

تعزيز القدرة على الصمود في الريف اليمني خلاصة مترجمة لوثيقة المشروع

وصف موجز

أدى النزاع في اليمن إلى خسائر كبيرة في الأرواح وإلى النزوح وتدمير البنية التحتية وتدهور الخدمات في القطاعات الرئيسية مما زاد من تفاقم الأزمة الإنسانية الموجودة من قبل. برنامج تعزيز القدرة على الصمود في الريف اليمني هو برنامج مشترك بقيمة 34.8 مليون يورو بتمويل من الاتحاد الأوروبي. صمم البرنامج لتعزيز قدرات سكان الريف والمجتمعات المحلية على الاعتماد على الذات ومواجهة الأزمات والمخاطر والصدمات بشكل أفضل. سيتم تنفيذ البرنامج المشترك في أربع محافظات هي: حجة والحديدة ولحج وأبين وسيتم استهداف من مديريتين إلى 5 مديريات في كل محافظة.

ومن خلال التدخلات المختلفة، سيتم تحقيق الهدف العام لبرنامج تعزيز القدرة على الصمود في الريف اليمني المشترك من خلال الطريقة التكميلية التي تعتمد على المزايا النسبية للوكالات المشاركة من خلال النتيجتين التاليتين:

1. أن تصبح المجتمعات أكثر قدرة على إدارة المخاطر والصدمات المحلية لزيادة الاعتماد الاقتصادي الذاتي وتعزيز التماسك الاجتماعي
2. أن تصبح المؤسسات أكثر استجابة ومساءلة وفعالية في تقديم الخدمات وبناء العقد الاجتماعي وتلبية احتياجات المجتمع المحددة.

سيقدم البرنامج المشترك لتعزيز القدرة على الصمود في الريف اليمني طريقة تنسيقية للصمود والحد من نقاط الضعف والمساهمة في تحسين مستويات استقرار المجتمع والحكم المحلي وتقليل المنافسة على الموارد الشحيحة من خلال إدخال الطاقة المتجددة في المناطق المستهدفة. ستتم هذه المشاريع بناء على توصيات تقييم سبل المعيشة المتعددة الأبعاد لمعالجة القضايا من خلال البرامج المشتركة والشراكات الاستراتيجية بين الشركاء في المجال الإنساني والشركاء في التنمية. يتوقع تحقيق النتائج التالية:

- المخرج 1.1: تحسين سبل المعيشة المجتمعية وتحسين الأصول الإنتاجية لتعزيز القدرة على الصمود والاعتماد على الذات اقتصادياً
- المخرج 1.2: تستفيد المجتمعات من فرص تحسين سبل المعيشة واستدامتها بشكل أكبر من خلال تحسين فرص الحصول على الطاقة الشمسية
- المخرج 1.3: الشبكات غير الرسمية تعزز التماسك الاجتماعي من خلال الحوار المجتمعي وتقديم الخدمات
- الناتج 2.1: تمكين وتمويل السلطات المحلية من تقديم خدمات أساسية محسنة والاستجابة للأولويات العامة
- الناتج 2.2: زيادة قدرة الجهات الفاعلة المحلية وتعزيز شراكة القطاع الخاص لتعزيز الإجراءات الجماعية وتقديم المساعدات والانتعاش الاقتصادي

سيركز برنامج تعزيز القدرة على الصمود في الريف اليمني على الفئات الأكثر هشاشة مثل النساء والعاطلين عن العمل والشباب والمهمشين والنازحين والمجتمعات المضيفة وذلك باستخدام أدوات شاملة وتشاركية ومراعية لحساسية النزاع للحشد وإشراكهم في الأنشطة المقترحة. سيسعى البرنامج إلى إقامة علاقات شراكة نشطة مع السلطات المحلية والقطاع الخاص والمجتمعات والصندوق الاجتماعي للتنمية والمنظمات غير الحكومية من أجل التنفيذ الناجح للبرنامج.

ومن المتوقع أن يستفيد حوالي 63,000 شخص من الفئات المهمشة بشكل غير مباشر من تحسين الاعتماد على الذات وفرص كسب العيش كجزء من برنامج تعزيز القدرة على الصمود في الريف اليمني. ويشمل ذلك استهداف 100 مجتمع للتخطيط التشاركي وتحديد الأولويات في المحافظات الأربع المستهدفة والتي بها حوالي 100,000 شخص. سيتم أيضاً إدخال الطاقة الشمسية إلى 100 مجتمع مع السعي لعمل روابط إضافية لإنعاش المشاريع الصغيرة للوصول إلى الأسواق. كما سيتم تعزيز الحكم المحلي من خلال بناء القدرات في المحافظات الأربع وسيتم بناء قدرات السلطات المحلية في ثمان مديريات تخدم جميع

السكان فيها. سيتم تدريب 200 وسيط من المناطق نفسها لمدة عامين للحد من التوترات ولتحسين التماسك الاجتماعي لبناء القدرة على الصمود مما سيعزز الشبكات غير الرسمية لتنشيط الاقتصاد والخدمات الأساسية التي يجب تقديمها.

التحديات التنموية

قبل تصاعد الحرب كان أكثر من نصف سكان اليمن البالغ عددهم 25 مليون نسمة يعيشون فعلياً تحت خط الفقر وكان 8 مليون يموني يتلقون مساعدات إنسانية. توقفت التنمية والخدمات العامة عقب أزمة 2011. بعد ستة أشهر من الأزمة الممتدة، يقدر العاملون في المجال الإنساني أن 80% من سكان اليمن بحاجة إلى مساعدات لمواجهة هذا الوضع¹.

لقد ركزت العملية الانتقالية إلى حد كبير على الحوار السياسي وركزت صنعاء على إصلاحات الدولة والمساعدات الإنسانية. حيث أدت الحرب الطويلة إلى تآكل جميع آليات التأقلم والصمود التي كانت باقية مما أدى إلى غرقهم في الضعف والفقر وانعدام الأمن وبشكل غير مسبوق من الكوارث الإنسانية. إن الحاجة لاستعادة القدرة على الصمود من أجل البقاء وبناء المجتمعات المحلية والمؤسسات والسلام أمر ضروري وأساسي مثل الاحتياج للإغاثة الإنسانية والحوار السياسي لإنهاء الحرب.

بدأ التحول السياسي في اليمن أثناء موجة مظاهرات الربيع العربي في 2011 والتي قام بها الشباب اليمني والنساء المطالبين بالديمقراطية. تلا ذلك العديد من الأحداث بدءاً من اتفاقية الانتقال التي تم التوصل إليها بوساطة مجلس التعاون الخليجي في نوفمبر 2011 وانتهاء بالحرب الحالية. وبالنظر لاتساع حالة الطوارئ وتدهور الوضع نقحت الأمم المتحدة خطة الاستجابة الإنسانية في يونيو حيث طلبت مساعدات بقيمة 1.6 مليار دولار أمريكي لاستهداف 11.7 مليون شخص من أصل 21.1 مليون شخص محتاج.

النزاع والفقر والضعف (الهشاشة)

يعيش أكثر من 80% من الفقراء في المناطق الريفية ويعيش نصفهم تقريباً بأقل من دولارين في اليوم². في 2014 بلغ مؤشر التنمية البشرية في اليمن 0.500 ليحتل المرتبة 154 من أصل 187 دولة³. وكان مؤشر عدم المساواة بين الجنسين 0.733 وهو ما جعل اليمن في أسفل قائمة الدول التي تم قياسها والبالغ عددها 149 دولة⁴. كما أثرت الأزمات التي طال أمدها في اليمن على الأمن الغذائي. تشير التقديرات إلى أن 80% من السكان لا يحصلون على مياه نظيفة يمكن الاعتماد عليها (تضاعفت هذه الازمة منذ بداية الحرب). يقدر أن 46.5% من الأطفال دون سن الخامسة يعانون من سوء التغذية المزمن وان 39% يعانون من نقص الوزن وان 16.3% يعانون من سوء التغذية الحاد⁵. إضافة إلى ذلك تعاني 27% من النساء الحوامل و35% من النساء المرضعات من سوء التغذية. يعد القمح الغذاء الرئيسي في اليمن ويعتبر من اهم الواردات في اليمن حيث يمثل استيراده 95% من الواردات، مما يعرض البلاد لتأثر تقلبات أسعار السلع الغذائية الدولية⁶.

الحماية الاجتماعية وشبكات الأمان

يوجد في اليمن عدد قليل من برامج الحماية الاجتماعية وشبكات الأمان منها صندوق الرعاية الاجتماعية، والذي يغطي حوالي 33% من الأسر اليمنية وبرنامج التنمية الاجتماعية التي يقوم بها الصندوق الاجتماعي للتنمية ومشاريع مشروع الأشغال العامة والبرامج الأخرى الصغيرة مثل صندوق الإعاقة وصندوق دعم الزراعة والثروة السمكية. ومع ذلك، فإن الإنفاق العام في اليمن على هذه البرامج، والذي يمثل 0.6 إلى 1% من إجمالي الناتج المحلي، يعد متواضعاً مقارنةً بالبرامج المماثلة في البلدان الأخرى ذات الدخل المنخفض والتي يصل إنفاقها (بين 1.5 - 2% من إجمالي الناتج المحلي) والإنفاق اليمني على دعم الطاقة (أكثر من 7% من إجمالي الناتج المحلي). معظم إجراءات الحماية الاجتماعية متوقفة حالياً. إن الانسحاب الأخير لتمويل المانحين الرئيسيين لهذه البرامج سيكون له تأثير على المستفيدين (الحاليين والمحتملين) والذين معظمهم من الناس الأشد فقراً.

1 النظرة العامة على الاحتياجات الإنسانية

2 الصندوق الدولي للتنمية الزراعية IFAD ، تمكين الفقراء في الريف من التغلب على الفقر في اليمن - ديسمبر 2011

³ <http://hdr.undp.org/en/content/table-1-human-development-index-and-its-components>

4 تقرير التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2014

5 وزارة الصحة العامة والسكان - المسح الصحي الديمغرافي ، 2014 - <http://www.dhsprogram.com/pubs/pdf/PR50/PR50.pdf>

6 النظام العالمي للمعلومات والإنذار المبكر لدى منظمة الأغذية والزراعة. <http://www.fao.org/giews/countrybrief/country.jsp?code=YEM>

تحديات الاقتصاد الكلي

كان الانتعاش الاقتصادي عقب 2011 غير كافٍ للتأثير على البطالة والفقر. تم تأجيل الإصلاحات الأساسية خوفاً من عرقلة الحوار الوطني الذي كان محورياً في عملية الانتقال السياسي. قبل الحرب الأهلية الحالية، كان الاقتصاد اليمني في وضع خطير فعلياً. تدهور الوضع الاقتصادي الكلي في عام 2014 خاصة مع زيادة التدمير في منشآت الطاقة والنفط تسبب في نقص حاد في الوقود والكهرباء وأثر على إيرادات النفط وهو ما أدى بدوره إلى تفاقم الوضع المالي والخارجي. وحسب وزارة التخطيط والتعاون الدولي، وجد انخفاض في النمو قدر بحوالي 0.3% في عام 2014 كما قدر التقلص الاقتصادي بنسبة 35% في عام 2015. خفضت الحكومة النفقات العامة في عام 2014 كما خفضت دعم الوقود وأجر القطاع العام والتحويلات الاجتماعية، مما أثر على الفئات الأشد فقراً.

مُنحت اليمن دعماً في منتصف 2014 من خلال التسهيلات الائتمانية الموسعة لصندوق النقد الدولي بناءً على اتفاق واسع حول الإصلاحات ذات الأولوية. وفي سبتمبر 2014، وافق صندوق النقد الدولي على برنامج قروض لمدة ثلاث سنوات بقيمة 553 مليون دولار أمريكي. ولكن تظل القدرة على تقديم الخدمات التي تحمي الفقراء معرضة بدرجة كبيرة للوضع الأمني في البلاد وما يرتبط به من استقرار إنتاج النفط وصادراته. علّق المانحون الرئيسيون للحكومة مثل السعودية ودول الخليج الأخرى والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي مساعداتهم.

سيؤدي تعطيل النشاط الاقتصادي المحلي في اليمن إلى زيادة فقدان الوظائف وبالتالي انعدام الدخل لعدد كبير من الأسر حيث أوقفت الشركات عملياتها وقللت الحكومة المركزية دفع رواتب الموظفين الحكوميين وتوقفت برامج الضمان الاجتماعية الحالية عن الوصول إلى مليوني يمني. إضافة إلى أن ارتفاع أسعار السلع أدى إلى خسائر الدخل إلى انخفاض كبير في القوة الشرائية مما يعرض قدرة الأسر على تلبية الاحتياجات الأساسية للخطر ويؤدي إلى زيادة نقاط الضعف الحالية. أما في المناطق الريفية فغالبا لن يُستفاد من موسم الزراعة بسبب انعدام الأمن والنزوح وعدم توفر المدخلات الزراعية مما سيزيد من تفاقم انعدام الأمن الغذائي على المدى الطويل.

لا يزال القطاع الخاص في اليمن غير متطور

في اليمن تعد مخاطر الاستثمار عالية وثقة المستثمرين منخفضة. في 2011، عاش 91.4% من اليمنيين على القطاع غير الرسمي، منهم ثلثين من الأغنياء⁷. يواجه القطاع الخاص الروتين والبيروقراطية والفساد وعدم توافر الخدمات الأساسية وارتفاع تكاليفها وغياب الكهرباء وارتفاع الأسعار وضعف إنفاذ القانون. إن عمليات الاختطاف ومحاولات الاغتيال التي يقوم بها تنظيم القاعدة ومجموعات أخرى تزيد من تكلفة الأعمال والمخاطر بالنسبة للمستثمرين المحليين والأجانب. مع ضعف مؤسسات الدولة وتضخم القطاع العام فإن تنمية القطاع الخاص مهمة في خلق فرص العمل والحد من الفقر. يتطلب بناء ثقة المستثمر تحسينات في الأمن والاستقرار السياسي وكذلك تحسينات في بيئة الأعمال. وتعد تقوية وإصلاح مؤسسات الدولة من أهم هذه المتطلبات.

وإدراكاً للدور الأساسي للقطاع الخاص في الانتعاش الاقتصادي، في نوفمبر 2014، دخلت حكومة رئيس الوزراء بحاح في اتفاق مع القطاع الخاص للحوار بين القطاعين العام والخاص والتعاون حول الإصلاحات ذات الأولوية. لسوء الحظ، أدت استقالة مجلس الوزراء في يناير 2015 والأزمة السياسية التي تلت ذلك كما تم توضيحه في الأقسام السابقة إلى إيقاف هذه المبادرة. كما تدهور مناخ الأعمال والثقة بسرعة. وأصبح من الصعب أو المستحيل الحصول على العملة الصعبة (الدولار الأمريكي) في السوق اليمني. وبسبب عدم وجود حكومة شرعية تم تعليق خطاب الاعتماد لواردات السلع، لتقوم الشركات بتسريح الموظفين وتقليل أو إغلاق أعمالها.

التطورات منذ مارس 2015

منذ منتصف مارس 2015، امتد النزاع إلى 20 محافظة من محافظات اليمن البالغ عددها 22 محافظة مما أدى إلى أزمة واسعة النطاق وتفاقم أزمة إنسانية كبيرة نشأت بسبب سنوات من الفقر وسوء الحكم وعدم الاستقرار. كما تم الإبلاغ عن انتهاكات حقوق الإنسان ترتكبها جميع الأطراف المتحاربة. ومنذ اشتداد القتال، زاد عدد الأشخاص الذين يحتاجون إلى شكل من أشكال المساعدات الإنسانية بنسبة 33% واصبحت الزيادة من 15.9 مليون إلى 21.1 مليون شخص. وهذا يعني أن 80% من سكان اليمن يحتاجون الآن إلى بعض المساعدات لتلبية احتياجاتهم الأساسية من الغذاء والماء والرعاية الصحية والمأوى والمستلزمات الأساسية الأخرى أو لحماية حقوقهم الأساسية. تضرر أكثر من 12 مليون شخص بشكل مباشر من النزاع، بما في ذلك أكثر من 7 مليون طفل / طفلة. قتل أكثر من 6,000 مدني و1,121 طفلاً وجرح أكثر من 35,000 و1,650 طفل / طفلة⁸. نزح أكثر من مليون شخص كما هرب من البلاد أكثر من 42,000 شخص معظمهم من مواطني البلدان الثالثة.

⁷ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقييم سبل المعيشة متعددة الأبعاد في مناطق النزاع في اليمن 2014

⁸ الأرقام حسب ماورد في 10 أغسطس 2016

الاستراتيجيات والدروس المستفادة والبرنامج المشترك المقترح

قدمت خطة الاستجابة الإنسانية اليمن المنقحة خطة طموحة ولكنها قابلة للتحقيق. الخطة موجهة للمجتمع الإنساني لتلبية احتياجات الفئات الأكثر ضعفاً. ركزت أولويات الخطة على ضمان حماية المدنيين وتقديم المساعدات المنقحة للحياة وفي الوقت ذاته حددت الصعاب التي تواجه النساء والفتيات. لضمان إمكانية تنفيذ الخطة المنقحة تعمل المنظمات الإنسانية على توسيع نطاق عملياتها وزيادة عدد الموظفين في البلد وتعزيز خطوط الإمداد القادمة إلى البلد. تم تنقيح خطة الاستجابة الإنسانية اليمن لعام 2015 بسبب الأثر الإنساني المترتب على تصاعد النزاع. توفر الخطة إطاراً لتقديم المساعدة إلى 11.7 مليون شخص وتحدد الأولويات والأنشطة والخطوط الرئيسية التي ستعزز أعمال الاستجابة.

تم اختيار الطريقة التشاركية للبرنامج في مشروع تعزيز القدرة على الصمود في الريف اليمني كأفضل وسيلة لتحقيق النتائج وتحقيق أكبر قدر من التأثير مع مراعاة المزايا النسبية والتكاملية لمنظمات الأمم المتحدة الأربع المشاركة وهي منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) ومنظمة العمل الدولية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأغذية العالمي.

- **منظمة الأغذية والزراعة (الفاو):** تقديم الخبرة الفنية لإدخال ممارسات مستدامة وفعالة في الزراعة والثروة الحيوانية ومصايد الأسماك وتدريب المشاركين في البرنامج على تحسين الإنتاج والإنتاجية مما يؤدي إلى تحسين دخلهم والعمالة الذاتية من خلال تطوير سلسلة القيمة. دعم الهيئة الوطنية للموارد المائية في الإدارة اللامركزية للمياه من خلال تمكين جمعيات مستخدمي المياه وغيرهم من أصحاب المصلحة المحليين في إدارة المياه والأراضي القائمة على أساس واضح للحد من استخدام المياه وزيادة إنتاجية المياه مع تجنب انخفاض الإنتاج الزراعي والدخل الريفي.

- **منظمة العمل الدولية:** منظمة العمل الدولية هي وكالة الأمم المتحدة التي تركز على خلق عمل مناسب وحماية الحقوق في مكان العمل من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية. تدعم منظمة العمل الدولية اليمن العديد من المجالات الرئيسية بما في ذلك إصلاح التشريعات الوطنية وعماله الأطفال وتشغيل الشباب. ستعمل منظمة العمل الدولية على بناء قدرات ومهارات مقدمي التدريب ومقدمي خدمات تطوير الأعمال وسيتم التركيز على التعلم في مكان العمل لتحسين قابلية التوظيف وريادة الأعمال. وبالتحديد سيدعم البرنامج رفع مستوى التلمذة الصناعية غير الرسمية من خلال تحسين التدريب المقدم والبيئة في مكان العمل والمشاريع الصغيرة المنتجة المرتبطة بمقدمي التدريب. سوف تتدخل منظمة العمل الدولية أيضاً على المستوى المؤسسي لتمكين الشركاء الوطنيين من تقديم خدمات تطوير الأعمال غير المالية مثل التدريب وغيرها إلى الشركات الناشئة المحتملة (سيكون هناك مكان خاص للنساء والشباب والنازحين لضمان تكامل أفضل داخل المحافظات المستهدفة). إضافة إلى ذلك، سيتم تقديم دعم للصندوق الاجتماعي للتنمية لتطوير خدمات المال مقابل العمل، من خلال التصميم وتجريب حزم التخرج.

- **برنامج الأمم المتحدة الإنمائي:** يعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في حوالي 170 دولة وإقليم حيث يساعد على تحقيق القضاء على الفقر والحد من أوجه عدم المساواة والإقصاء. يساعد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي البلدان على تطوير سياسات ومهارات قيادية وقدرات الشراكة والقدرات المؤسسية وبناء الصمود للحفاظ على نتائج التنمية. يركز برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على مساعدة البلدان على بناء وتبادل الحلول في ثلاث مجالات رئيسية: التنمية المستدامة والحكم الديمقراطي وبناء السلام والمناخ والكوارث. يعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في اليمن منذ عام 1967. لدى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي خبرة كبيرة في بناء قدرات الحكومات المحلية والفاعلين في المجتمع المدني. يشارك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي رئاسة فريق العمل المعني ببرنامجه سبل العيش المستدامة وتوليد فرص العمل والانتعاش المبكر (تم إعادة تسميته في مارس 2016 وأصبح اسمه مجموعة التشغيل الطارئ وإعادة التأهيل المجتمعي) اليمن. قاد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقييماً شاملاً متعدد الأبعاد لسبل العيش في مناطق النزاع في اليمن (2014) نيابة عن الفريق القطري حيث وفر قاعدة أدلة حاسمة لبرامج سبل العيش في اليمن. لعب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي دوراً رائداً مع منظمة العمل الدولية في تطوير سياسة الأمم المتحدة حول خلق فرص العمل وإيجاد مصادر للدخل وإعادة الإدماج في حالات ما بعد النزاع.

- **برنامج الأغذية العالمي:** ضمان توليد دخل فوري من خلال التحويلات النقدية ومن خلال إشراك أضعف الفئات في المجتمع باستخدام عملية تشاركية. سيساهم البرنامج أيضاً في إعادة تأهيل الأصول وبنائها على مستوى المجتمع من خلال تنفيذ المشاريع التي حددها المجتمع في عملية تشاركية وضمان استدامة الأصول التي تم إنشاؤها من خلال تشكيل لجان الإدارة. في مواجهة الكوارث مثل الجفاف والفيضانات والنزاعات ويتوقع أن يؤدي إلى إيجاد فرص عمل وإلى إصلاح أو إيجاد أصول وهوما سيؤدي إلى تعزيز الصمود على المستوى الفردي وكذلك على مستوى المجتمع.

استراتيجيات البرنامج المحددة المعتمدة لتحقيق النتائج المتفق عليها

سيقدم البرنامج المشترك تعزيز القدرة على الصمود في الريف اليمني طريقة تنسيقية للصمود وللد من نقاط الضعف والمساهمة في تحسين مستويات استقرار المجتمع في المناطق المستهدفة وتحسين الحكم المحلي وتقليل المنافسة على الموارد الشحيحة من خلال إدخال الطاقة المتجددة. كما سيتابع أيضاً توصيات تقييم سبل المعيشة متعدد الأبعاد لمعالجة القضايا من خلال البرنامج المشترك والشراكات الاستراتيجية بين الشركاء في المجال الإنساني والشركاء في التنمية.

تختلف منهجية الصمود عن الدعم الإنساني حيث يركز الصمود على:

1. إيجاد أساس للانتقال نحو التنمية المستدامة ودعم الاعتماد على الذات كلما كان ذلك ممكناً
2. التعاون مع البرنامج وتنفيذه بشكل مشترك من خلال الشركاء المحليين وبناء على المزايا النسبية (مثل تنمية القدرات المحلية والتشارك في تحديد أولويات المشروع والمستفيدين.. الخ)
3. ضمان اتباع طريقة سبل العيش المتعددة القطاعات ومعالجة تأثير النزاع على مختلف أصول سبل العيش (المالية والاجتماعية والبشرية والبدنية والطبيعية)

سيركز برنامج تعزيز القدرة على الصمود في الريف اليمني على العلاقة بين الإغاثة وإعادة التأهيل والتنمية. حيثما أمكن، سيتم تنفيذ برنامج تعزيز القدرة على الصمود في الريف اليمني في المناطق الآمنة والمستقرة نسبياً والتي تعد المساعدات الإنسانية محدودة أو معدومة فيها. في ضوء استمرار النزاع سيتم ضمان التنسيق مع مقدمي المساعدات الإنسانية من خلال نظام المجموعات القطاعية (الكلستر). تعتمد رؤية البرنامج على الطريقة التكاملية من القاعدة إلى القمة لتعزيز الصمود في المجتمعات المتأثرة. ستم متابعة الصمود في المناطق المستهدفة على مختلف المستويات بما في ذلك تقديم الخدمات والتماسك الاجتماعي والخدمات الأساسية واستعادة سبل العيش كوسيلة لمعالجة الآثار السلبية للنزاع. يهدف البرنامج إلى المساهمة في تحقيق الاستقرار في المجتمعات الريفية وتوفير أساس متين لإنعاش البلاد عندما يسمح الوضع السياسي بذلك.

سيعم البرنامج إشراك قادة المجتمع المحلي واقامة تحالفات بين الجهات الفاعلة غير الرسمية والرسمية على المستوى المحلي لتحديد أولويات المجتمع وتنفيذ جهود الإنعاش المملوكة محلياً والتي تستهدف محركات النزاع المحلية. سيبيرس البرنامج مع مرور الوقت مشاركة أوثق بين المجتمعات وما تبقى من سلطاتها المحلية لتجنب الانهيار التام للعقد الاجتماعي من خلال فقدان العلاقات بين الدولة والمجتمع. سيتم بعناية تقييم قيمة وجدوى المشاركة المباشرة والدعم لمؤسسات الدولة المحلية ومقارنته بالمخاطر السياسية والسمعة المرتبطة بها بالنظر إلى الوضع السيء للقطاع العام وقضايا الشرعية. كما سيركز على كيفية معالجة الاستراتيجيات الأسباب الرئيسية للمشاكل التي تم تحديدها والشركاء المشاركين في كل مرحلة. ويتضمن تفاصيل عن الطريقة التي خطط أن يظهر بها البرنامج في مراحل مختلفة، ويقدم وصفاً موجزاً لتقسيم العمل بين شركاء الأمم المتحدة والقيمة المضافة لكل من نتائج البرنامج المشترك المخطط لها وقدرة منظمات الأمم المتحدة المشاركة على تنفيذ المخرجات المتفق عليها. وقد تم دراسة القدرات اللازمة للتنفيذ بعناية كما تم التأكد من قدرة الشركاء المنفذين المختارين على تحقيق النتائج المرجوة.

اختيار المناطق الجغرافية

تم اختيار المحافظات بالتشاور مع الوزارات الحكومية الرئيسية ووفقاً للمعايير التالية: إمكانية الوصول ومستويات الفقر ومستويات انعدام الأمن الغذائي والبطالة ووجود الوكالات الشريكة. سيتم تنفيذ البرنامج في أربع محافظات هي حجة والحديدة وأبين ولحج. سيتم اختيار المديرية على أساس مجموعة من المعايير التي ستشمل (أ) وصول وتواجد الشركاء المنفذين (ب) معدلات الفقر والبطالة (ج) مستويات انعدام الأمن الغذائي (د) غياب زراعة القات في المديرية / المجتمعات المعنية (إن أمكن) (هـ) إمكانية فتح أرض زراعية جديدة وربطها بإمكانية الوصول المستدام للمياه (و) ان تكون المساعدات الإنسانية محدودة أو لم تقدم في المديرية المستهدفة بعد.

الفئات المستهدفة

تم تصميم الأنشطة لإفادة المجتمعات ككل ومع ذلك ستستهدف الأنشطة في إطار البرنامج تحديد الفئات الأكثر هشاشة في المجتمعات المستهدفة إضافة إلى احتياجاتهم الخاصة. توفر "أداة استهداف الفئات الهشة"⁹ التي وضعها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي منهجية لاتخاذ قرارات مستنيرة بشكل مشترك بشأن معايير اختيار المستفيدين وتحديد خيارات التدخل المناسبة ثقافياً والحساسية اجتماعياً، من خلال عملية تشاورية.

يستهدف برنامج تعزيز القدرة على الصمود في الريف اليمني الشباب العاطلين عن العمل والنساء وغيرهم من الفئات المهمشة بما في ذلك النازحون وأفراد المجتمع المتأثرون من النزوح (المجتمعات المضيفة) والأسر التي تعاني من أعلى مستويات انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية والأسر التي تعولها نساء والرجال والنساء ذوي الإعاقة ومجموعات الأقليات. وصل إجمالي عدد النازحين في اليمن إلى رقم لم يسبق له مثيل في تاريخ النزوح في البلاد حيث يمثل ثلاثة أضعاف الرقم المسجل سابقاً في 2012 والبالغ 545,000 نازح. وسيشكل هذا جزءاً مهماً من الفئات المستهدفة. إضافة إلى ذلك، سيتم استخدام بيانات صندوق التنمية الاجتماعية وبيانات برنامج الأغذية العالمي للمساعدة في تحديد المشاركين في البرنامج حسب مستوى الفقر وانعدام الأمن الغذائي. كما سيتم أيضاً تقييم إمكانات قيادة الأعمال للمجموعات المستهدفة كجزء من آلية الاستهداف من خلال أدوات محددة مصممة لهذا الغرض (على سبيل المثال اختبار Silatech's Tamheed للمستفيدين المتعلمين).

تحديد النطاق والاتفاق على أنشطة المشروع

سيكون لدى برنامج تعزيز القدرة على الصمود في الريف اليمني خطة عمل متجددة يتم تقديمها إلى لجنة تسيير البرامج الوطنية. سيتم تقسيم خطط العمل هذه إلى عدد من الأنشطة المتفق عليها بشكل منفصل بعد الاتفاق عليها. ستكون نقطة البداية هي البناء على العمل التشخيصي الذي تقوم به كل وكالة بالفعل. سيتم التركيز في مرحلة البدء على نطاق الأنشطة المقترحة والموافقة عليها بالتفصيل، مع التركيز على تنفيذ التحسينات المتفق عليها في أسرع وقت ممكن. ستجمع الأنشطة معاً في المخرجات والنتائج لتبسيط الأمور الإدارية والنتائج ولتمكين الروابط والاعتمادات من دمجها في خططنا. سيتم تأكيد الأنشطة خلال مرحلة التأسيس.

الدروس المستفادة

أزمة اليمن ليست أزمة إنسانية وسياسية فقط بل هي أيضاً أزمة تنمية ويجب معالجة جميع الازمات في وقت واحد. في الماضي، كان الدعم الإنمائي الدولي يركز على دعم العملية السياسية والاحتياجات الإنسانية ولم يكن الدعم التنموي كافٍ. كان أحد العوامل التي ساهمت في فشل المبادرة الخليجية لنقل السلطة التي توسطت فيها دول مجلس التعاون الخليجي التركيز غير المتناسب من جانب الشركاء الدوليين على العملية السياسية في صنعاء والمساعدات الإنسانية في مجال جغرافي محدود بينما تم إهمال نسبي لأجزاء أخرى من البلاد رغم أن أغلبية السكان في تلك المناطق هم من الفقراء. وقد أدى هذا إلى حدوث عدداً من المشاكل مع تقدم الفترة الانتقالية. أولها لم تتمكن مؤسسات الدولة التي تعاني من نقص حاد في الموارد البشرية والمالية من لعب دورها لأنها كانت تعتمد اعتماداً كبيراً على المساعدات الدولية التي لم تعد مستمرة. ثانياً ظهرت فجوة متزايدة بين التصريحات المتعلقة بنجاح مؤتمر الحوار الوطني والتطورات السياسية الأخرى من ناحية وتدهور الظروف المعيشية ونقص المكاسب الإنمائية من ناحية أخرى. أدى هذا إلى استياء شعبي ومكن الحوثيين من الاستفادة من هذا الاستياء الشعبي للاستيلاء على أجزاء كبيرة من اليمن.

تؤكد مراجعة الأولويات الرئيسية لإطار المساءلة المتبادلة وكذلك التقرير النهائي للمكتب التنفيذي للربع الأخير من عام 2014 أن دعم شركاء التنمية الدولية كان يركز بشكل شبه حصري على دعم المؤسسات الرسمية والمركزية مع دعم ضئيل للغاية للمجتمعات المحلية والمؤسسات غير الرسمية والسلطات المحلية. أكد تقييم الحكومة الرسمي وغير الرسمي الذي أجراه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بين عامي 2013 و2014 أن العديد من المجالات مثل الأمن والعدالة تم حلها بما يقدر بحوالي 90% من

⁹ تجمع هذه الطريقة بين مجموعة من الأدوات الخاصة بالبحث الميداني التشاركي بناء على تلك التي تم تطويرها في تقييم سبل العيش متعدد الأبعاد وسيتم استخدامها في مديريات البرنامج، بما في ذلك: المقابلات التي سيقوم بها الباحثين الرئيسيين والمجموعة البورية التي صممت لاجاد مساحة آمنة للنقاش وأدوات البحث المتنقلة على مستوى المجتمع وإكمالها من خلال دراسة مكتبية والتشاور مع الوكالات المنفذة في صنعاء. وبهذه الطريقة، سيتم التأكد بوضوح من الاحتياجات المحددة والحلول الممكنة لمختلف المجموعات داخل المجتمعات بما في ذلك الشباب والنساء والفئات المهمشة وإدماجها في التخطيط

الحالات من خلال المؤسسات والجهات الفاعلة غير الرسمية. إن الافتقار إلى الاستثمار على المستوى المحلي وفي المجتمعات بما في ذلك العدالة المجتمعية والشرطة، لم يضيع فقط فرصة تعزيز تقديم الخدمات على المستوى المحلي بل انه اضاع أيضاً تعزيز الصلة بين المؤسسات الرسمية وغير الرسمية وكذلك بين حكومة اليمن ومواطنيها ومجتمعاتها.

يجب أن تعزز استجابة المجتمع الدولي الجسر بين التدخلات الإنسانية والإنمائية من خلال التعافي المبكر وبناء القدرة على الصمود. يحتاج عدد كبير من المدنيين النازحين من المناطق التي تعاني من النزاعات والفئات المهمشة إلى المساعدات الإنسانية بما في ذلك الغذاء والماء والمأوى. كما تأثر معظم السكان بانهيار الاقتصاد والخدمات العامة ونقص الوقود والكهرباء والأضرار التي لحقت بالبنية التحتية والظروف الطبية والنفسية الاجتماعية وتدهور الأمن. يحتاج اليمنيين إلى أن يكونوا قادرين على الصمود في ظل الأزمة المعقدة التي طال أمدها واستعادة سبل عيشهم ومجتمعاتهم وإصلاح البنية التحتية المدمرة والى الاستثمار في التعليم والحصول على الطاقة والسلع والخدمات العامة بجودة عالية ومواصلة التخطيط لمستقبلهم. سيساعد إدخال التفكير التنموي في الاستجابة الإنسانية الآن في بناء الصمود في جميع أنحاء اليمن ودعم التأثير الكلي والفعالية من حيث التكلفة للاستجابة الدولية لتسهيل العودة السريعة إلى مسارات التنمية المستدامة.

الاهتمامات الرئيسية المشتركة

تم تحديد الاهتمامات المشتركة التالية:

التماسك الاجتماعي: سيتم تعزيز التماسك الاجتماعي من خلال معالجة العوامل المؤدية للنزاع على مستوى المجتمع المحلي وتعزيز الشمول والتخصيص العادل لموارد المجتمع والشعور بالانتماء من خلال الآليات التشاركية للجان تنمية المجتمع والهيكل المماثلة. من المهم أيضاً إدراك ومعالجة الصدمة النفسية والاجتماعية والتوتر المتراكم لدى السكان والذي قد يؤثر على قدرتهم على الانخراط في أنشطة المشروع والتصرف فيها. في حين أن مستوى الآثار النفسية لما بعد الصدمة سيتطلب استجابة أكثر تفصيلاً أكثر من هذا المشروع سيتم طلب الخبراء والمنظمات غير الحكومية المدربة في هذا المجال في المناطق المستهدفة من المشروع لتوفير الدعم المناسب للأشخاص المتضررين.

النوع الاجتماعي: ستضمن أنشطة البرنامج مشاركة المرأة في جميع مراحل المشروع أي في التقييم الاولي واثناء التنفيذ وعند التقييم الختامي مع مراعاة الجوانب والعادات الاجتماعية والثقافية المفروضة على المرأة الريفية في اليمن. لن يركز البرنامج فقط على تلبية الاحتياجات والفرص الخاصة بالمرأة بل سيركز ايضاً على ضمان أن تكون الأنشطة المقدمة للمرأة مقبولة ثقافياً ومن امكانية وصول النساء إليها. ومع ذلك، كلما كان ذلك ممكناً سيهدف البرنامج أيضاً إلى كسر الحواجز التي تعترض دعم التمكين الاقتصادي للمرأة ومشاركتها في صنع القرار.¹⁰

ضمنت لجان التنمية المجتمعية التي تم تشكيلها سابقاً في محافظتي أبين وإب من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مشاركة النساء بنسبة 30% كحد أدنى. ستشمل تنمية قدرات الوسطاء الداخليين ما لا يقل عن 30% من النساء العاملات في بناء السلام على مستوى المجتمع بالإضافة إلى مشاركة النساء في جمعيات مستخدمي المياه.

إضافة إلى ذلك سيعمل البرنامج عن قرب مع أفراد المجتمع لتعزيز المواقف التي تسمح للنساء بتجاوز الأدوار المحددة ثقافياً. ستشمل الأنشطة ما يلي: (1) تنظيم مناقشات المجموعات البؤرية بما في ذلك نماذج ادوار الذكور في المجتمعات (2) تدريب مجموعات الذكور النماذج للعمل مع رجال آخرين في المجتمعات المحلية لإفساح المجال أمام النساء للمشاركة في أنشطة مدرة للدخل في إطار البرنامج وما بعده، (3) دعم نشر قصص النجاح التي ساهمت فيها مشاركة المرأة في أنشطة العمل الذاتي أو بأجر ومساهمتها الإيجابية في إيجاد الدخل على مستوى الأسرة أو المجتمع. سيعتمد البرنامج على أمثلة ونماذج من الممارسات الجيدة¹¹ من أماكن أخرى مثل السودان لدعم مشاركة أفراد المجتمع من الذكور لتعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة وكذلك لمعالجة القضايا الحساسة مثل العنف المنزلي، (4) مناقشات المجموعات البؤرية المركزة على النساء فقط لرصد تجارب النساء في المشاركة في البرنامج وتخفيف الإجراءات التي يمكن أن يكون لها آثار سلبية أو غير متوقعة على مستويات الأسرة.

¹⁰ ومع ذلك، من المهم الإشارة إلى أن العوائق التي تحول دون التمكين الاقتصادي للمرأة لا تشمل الفرص الاقتصادية فحسب بل تشمل أيضاً الوضع القانوني والحقوق القانونية (مثل ملكية الممتلكات والميراث وحقوق الأرض والزواج والظروف الاقتصادية.... الخ) وكذلك المشاركة في اتخاذ القرارات الاقتصادية.

¹¹ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2012) اللوم على الحرب: أبعاد العنف القائم على النوع الاجتماعي

البيئة: سيتم تقييم الأثر البيئي لأي مستحقات مالية تدفع كأجرة عن العمل مثل اعمال إعادة التأهيل أو البناء. إن إدخال الطاقة الشمسية وتوسيعها كطاقة متجددة سيخفف أيضاً من الأثر السلبي للأزمة على البيئة في ظل الاعتماد الكبير على الوقود وزيادة استخدام الأخشاب والفحم من قبل الأسر.

القات: يمثل القات مشكلة كبيرة في اليمن اليوم حيث يهدد مستقبله من منظور بيئي واجتماعي واقتصادي. ورغم ان التعامل مع الجوانب الثقافية للقات يعد أمراً صعباً إلا أن التحليل يؤكد حتى الآن أن الربحية العالية لإنتاج القات مقارنة بالمحاصيل الأخرى تترك فرصاً محدودة جداً لمعالجة الأسباب الجذرية للمشكلة خاصة عند النظر لمستويات الفقر العالية ومعدل بطالة الشباب الذي وصل الى 50%. لذلك فإن أي خطة للتنمية المستدامة من منظور بيئي واجتماعي واقتصادي تعتمد وبشكل كبير على بديل للنمو المتزايد واستخدام القات للمياه. لذلك، يتم دمج اعتبارات القات بعناية في كل نشاط من خلال مبدأ "لا ضرر" أي تجنب استخدام القات أو إنتاجه والمساهمة الإيجابية في تقليل تبعية القات حيثما كان ذلك ممكناً في نطاق البرنامج.

حساسية النزاع: تعني حساسية النزاع أن الوكالات المشاركة تدرك المحركات والعواقب التي قد يولدها أي تدخل وتتخذ الاجراءات اللازمة للتصدي لها لتجنب تفاقم النزاع الحالي أو خلق مصادر إضافية للتوتر. اوضح التحليل الحديث للنزاع والتنمية (يوليو 2015) ان تصميم صياغة برنامج تعزيز القدرة على الصمود في الريف اليمني وإجراءاته المقترحة تمت بطريقة تراعي النزاع. اما بالنسبة للتدخلات على مستوى المجتمع فإن تحليل النزاع والوضع الذي سيتم إجراؤه كجزء من تحديد وسطاء من الداخل سيسهل أيضاً التعرف على حساسية النزاع عبر الأنشطة. يدرك الشركاء جيداً أن الحصول على المياه هو أحد اهم اسباب النزاع في المناطق الريفية. وللمساهمة بشكل إيجابي في التماسك الاجتماعي وحل النزاعات المتعلقة بالحصول على المياه سيتم تحديد أنشطة البرنامج بما في ذلك استبدال الأصول المجتمعية من خلال المراكز المجتمعية المحلية. سيقدم الوسطاء الداخليون أيضاً نصائح حول مسببات النزاع الأخرى على مستوى المجتمع حتى تتمكن أنشطة برنامج تعزيز القدرة على الصمود في الريف اليمني من معالجتها بشكل أفضل وتتخذ الإجراءات العلاجية أثناء التنفيذ.

استدامة النتائج: يهدف بناء القدرة على الصمود بحكم ما ورد في تعريفه إلى بناء القدرات والأصول التي تمكن المجتمعات والأسر والأفراد من إدارة والحفاظ على سبل عيشهم وأنشطتهم التنموية بعد البرنامج. إن التزام السلطات المحلية بدعم لجان التنمية المجتمعية وكذلك متابعة مسؤولياتها (المحددة بموجب قانون السلطة المحلية رقم (4) لعام 2000) هو شرط لتحديد المديرية والمجتمعات المستهدفة. من خلال العمل مع المؤسسات المحلية في المجتمع المدني والقطاع الخاص التي يمكن أن تسهم في أهداف البرنامج، ستسعى لإنشاء شبكة دعم للمؤسسات التي يمكن للمجتمعات الاستمرار في الوصول إليها بعد انتهاء البرنامج. يساعد بناء علاقات فعالة بما في ذلك الشركاء في جميع مراحل عملية المشروع مع تحديد الأدوار والمسؤوليات بوضوح وإشراك أكبر عدد ممكن من أصحاب المصلحة في المناقشات حول عملية الإلغاء التدريجي في ضمان استدامة الأنشطة.

ومع ذلك القيود الحرجة على ملكية الحكومة هي قيود حقيقية مع الإشارة إلى الغياب الحالي لنظراء الحكومة الوطنية الشرعية ميدانيا مما قد يتسبب في مخاطر على استدامة نتائج البرنامج وملكيتيه. يعد الاعتماد على الذات جانباً مهماً وسيشكل جزءاً من عملية اشراك المجتمع. سيتم ضمان استدامة وملكية المشروع من خلال إشراك المجتمعات في تخطيط وتصميم التدخلات وضمن مساهمات المجتمع والاستثمارات في تكاليف مكونات البرنامج. علاوة على ذلك سيتم تنفيذ تقييم لبيئة المجتمع والقدرة على ضمان الملكية المحلية والمحفظات والحوافز للحفاظ على الموارد والأصول التي تم إنشاؤها بدعم البرنامج وتشغيلها.

الاستدامة الاقتصادية: المنهجية المستخدمة والقائمة على الصمود لا سيما في إطار المخرج رقم 1 والنتيجة رقم 1 موجّهتان نحو السوق استندتا على تقييمات السوق وسلسلة القيمة. يسعى البرنامج إلى إنشاء روابط مهمة مع سلاسل القيمة الزراعية وغير الزراعية لدعم فرص العمل المستدامة من بين أمور أخرى من خلال تنمية المهارات التي يحركها الطلب وخلق فرص في السوق. سيتم ربط الدورات التدريبية المنفذة بفرص العمل المتاحة في المناطق الريفية. إضافة الى ذلك توجد في هذا البرنامج مكونات قوية للنوع الاجتماعي وهناك تركيز خاص على مشاركة النساء لضمان مشاركة المرأة على المدى الطويل. هناك تركيز قوي على بناء قدرات الشركاء الوطنيين وأصحاب المصلحة على تنفيذ بناء القدرات والمبادرة من خلال مواردها الخاصة، وخاصة لجان التنمية المجتمعية باعتبارها محركاً لإشراك وتعبئة المجتمع.

ومع ذلك، من المهم أن نلاحظ أن الأزمة المستمرة قد أدت إلى تفاقم كبير للوضع الاقتصادي وأدت الى زيادة كبيرة في معدل البطالة وتقليص حجم وإغلاق القطاع الخاص ووجدت صعوبات في الحصول على العملة الصعبة والوصول إلى السيولة والقيود الشديدة المفروضة على الاستيراد والتصدير. سيحقق برنامج تعزيز القدرة على الصمود في الريف اليمني نتائج اقتصادية

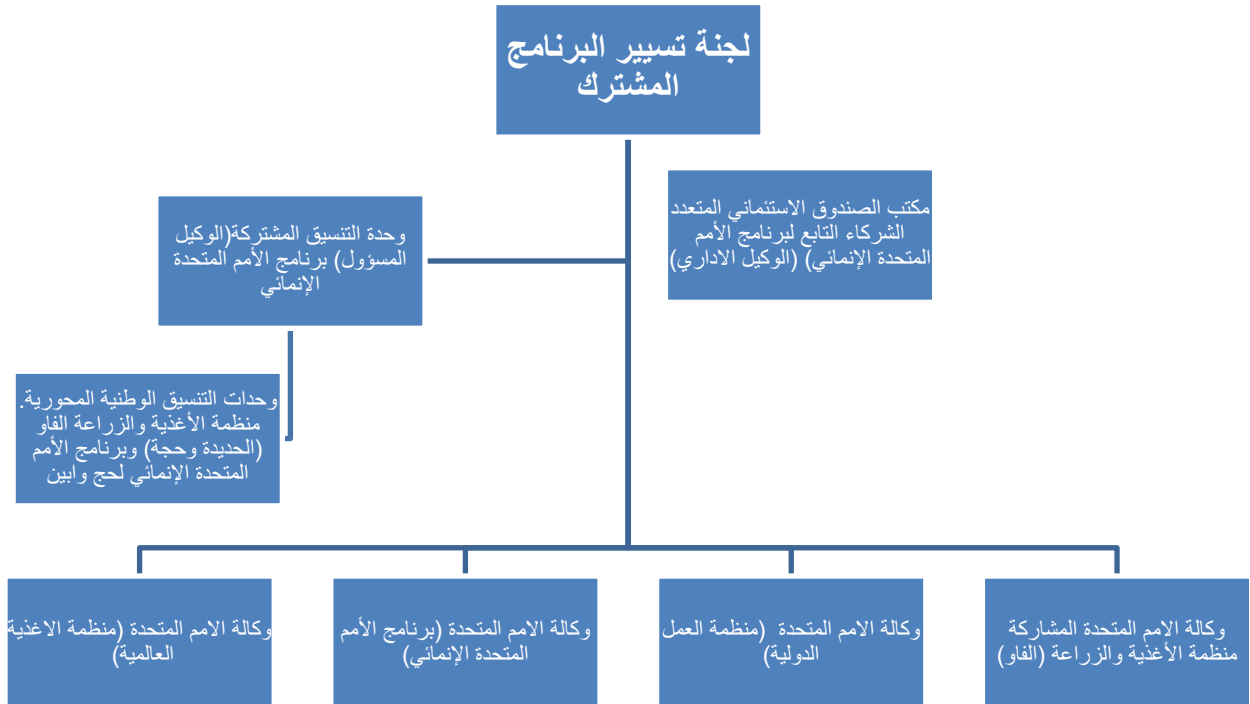
ملموسة على مستوى المجتمع من خلال أنشطة الاستقرار وأنشطة الاعتماد على الذات الاقتصادية ولكن التأثير الاقتصادي الأوسع واستدامة النتائج يتوقفان على النظام الاقتصادي الوطني والاستقرار السياسي والأمني.

الاستدامة البيئية: سيتم تشكيل و / أو تعزيز دور جمعيات مستخدمي المياه ولجان التنمية المجتمعية لزيادة الملكية المحلية والاستدامة وضمان صيانة تدخلات النقد مقابل العمل التي ستفقد حول إعادة تأهيل البنية التحتية لمجتمع المياه والاصحاب البيئي ورفع الوعي حول الاستخدام المستدام للمياه.

سيركز أحد المكونات الرئيسية للبرنامج على إدخال الطاقة الشمسية كشكل من مصادر الطاقة المتجددة وذلك للحد من التنافس على الموارد الطبيعية النادرة حيث يعد هذا التنافس على الموارد مصدرا من مصادر النزاع المحلية. سيقوم الشركاء بمتابعة وتقييم العمل عند إدخال مضخات المياه التي تعمل بالطاقة الشمسية بالتوازي مع تحسين أنظمة الري المائية وزيادة الوعي لضمان الاستخدام المستدام للموارد المائية المتاحة. سيتم أيضا تعليم المجتمع كيفية العناية وصيانة المعدات الشمسية. توسع سوق الطاقة الشمسية في البلاد نظرا لزيادة الطلب. من بين الوكلاء الحاليين يوجد بعضهم مزود بتقنية موثوق بها بينما انضم موردون جدد أيضا إلى هذا القطاع. لدى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي اتفاقية عالمية طويلة المدى تتيح شراء المعدات الشمسية من اقليم الدول العربية. مخاطر السوق موجودة وتتعلق بتقلب الأسعار حيث ترتفع الأسعار في بعض الأحيان بشكل كبير يصل الى أكثر من 120% ثم تنخفض بسبب دخول القادمين الجدد في العمل بنسبة 40-50%. تم الحد من هذا الخطر لأن قطاع الطاقة الشمسية أصبح تجارة مزدهرة في اليمن المتأثر بالأزمة. تكاليف النقل والتركيب تصل إلى 12-15% من تكلفة شراء الطاقة الشمسية. توجد خبرات مؤهلة محلية يمكنها تقييم الاحتياجات التقنية وتركيب المعدات.

ترتيبات الإدارة والتنسيق

في هذا البرنامج المشترك ستوفر لجنة التسيير التوجيهات والتعليمات الاستراتيجية والسلطة الاستشارية. سيكون برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بصفته الوكالة التعاقدية المسؤولة عن تنسيق الجوانب البرمجية وسيكون الوكيل الإداري (مكتب الصندوق الاستثماري المتعدد الشركاء التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي) مسؤولاً عن الإدارة المالية حيث تتحمل كل منظمة مشاركة تابعة للأمم المتحدة مسؤولية برامجها والتبعات المالية عن التمويل الموكلة إليها.



اللجنة الوطنية لتسيير البرنامج

اللجنة الوطنية لتسيير البرنامج هي هيئة الإشراف والاستشارات المشتركة للبرنامج وتمثل أعلى هيئة للإرشاد الاستراتيجي والرقابة والتنسيق الإداري. ونظرًا لأن هذا البرنامج الاستشاري بطبيعته يراجع ويصادق على وثيقة البرنامج المشترك وخطط العمل السنوية ويوفر التوجيه الاستراتيجي والمتابعة ويقدم المشورة حول معايير تخصيص الموارد ويراجع التقدم المحرز في التنفيذ ويعالج المشاكل ويراجع التنقيحات / إعادة تخصيصات الميزانية والتقارير المحلية وتقارير التقييم وتقارير المراجعة والتنسيق (تنشر وفقًا لسياسة الإفصاح لكل وكالة من الوكالات المشاركة) وتبدأ التحقيقات (إذا لزم الأمر). تدعم اللجنة الوطنية لتسيير البرنامج وحدة تنسيق البرنامج المشتركة. تجتمع اللجنة الوطنية لتسيير البرنامج الوطني كل ستة أشهر.

ستضم الوكالات المشاركة ممثلين لجميع الموقعين على وثيقة البرنامج المشترك قد تشمل أيضًا أعضاء آخرين بصفة مراقبين مثل منظمات المجتمع المدني. وسيرأسها المنسق المقيم للأمم المتحدة والممثل الرئيسي لوزارة التخطيط والتعاون الدولي (الذي يمثل الحكومة اليمنية) وممثل من الاتحاد الأوروبي.

الوكالة المسؤولة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي) ووحدة تنسيق البرنامج المشترك في صنعاء وفي المستوى المحلي
بموجب برنامج تعزيز القدرة على الصمود في الريف اليمني سيعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي كوكالة مسؤولة وسيقدم الدعم التنسيقي المشترك. سيكون برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مسؤولاً عن تنسيق الأنشطة البرامجية والإبلاغ السري الوصفي من خلال اداتين:

وحدة تنسيق البرنامج المشتركة مسؤولة عن التنسيق التشغيلي والبرامجي الذي يشمل: (1) التنسيق بين جميع شركاء البرنامج المشترك (2) تنسيق وتجميع خطط العمل السنوية والتقارير السردية (3) تنسيق متابعة الأهداف السنوية (4) الاتصال والإبلاغ عن اجتماعات لجنة التسيير (5) تسهيل عمليات التدقيق والتقييم (6) تقديم التقارير إلى لجنة التسيير (7) قد يشارك في حشد الموارد. تشارك وحدة التنسيق المشتركة في التنسيق اليومي لكنها لا تتحمل أي مساهمة مالية أو برامجية. سيقود وحدة تنسيق البرامج المشتركة مدير برنامج مشترك إلى جانب أخصائي اتصال وتواصل وأخصائي متابعة وتقييم ومساعد إداري ومالي.

سيستضيف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وحدة التنسيق المشترك للبرنامج داخل مكتبه وسيعمل بميزانية مخصصة وموظفين سيعطون إدارة المخاطر وحساسية النزاع والاتصال والتواصل والمتابعة والتقييم ومتطلبات التنسيق والإشراف طوال فترة برنامج تعزيز القدرة على الصمود في الريف اليمني والحفاظ على برامجها والتواجد العملي في اليمن بما في ذلك الميزانية الخاصة بنقل / إجلاء الموظفين الدوليين حسب تخصيص الموظفين. تتمثل المهمة الرئيسية للوحدة في ضمان الاتساق بين مكونات البرنامج ونواتجه. سيتم ذلك بعدد من الطرق المختلفة، بما في ذلك:

- الربط بين مواضيع المخرجات والمواقع (على المستوى المركزي ومستوى المحافظات) وتنظيم تدريبات تعلم الدروس الموضوعية التي ستشمل أيضًا النظراء
- تطوير التواصل والمعرفة بهدف تعزيز الاتساق العام للبرنامج. سيشجع هذا الهيكل الرسمي أيضًا تطوير العلاقات غير الرسمية بين الشركاء
- ضمان ان دور مدير البرنامج المشترك يركز على التماسك والاستفادة من أوجه التآزر بين المكونات
- استخدام نموذج مشترك للمتابعة والتقييم والاتصالات التي تحكم كل تدخل في إطار البرنامج، مما سيشجع كل فريق منفذ على الأخذ بعين الاعتبار القضايا الرئيسية الشاملة وتسهيل تعلم الدروس بين المكونات
- تعزيز الموارد المشتركة والمشاركة في المرافق والمترجمين وما بين المكونات والمواقع.

المستوى المحلي، والإدارة اللوجستية للمكاتب

ستتولى منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) قيادة تنسيق البرنامج المشترك الوطني لمحافظتي حجة والحديدة (من محافظة الحديدة) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي سيقود البرنامج لمحافظتي أبين ولحج (من محافظة عدن). سيقوم المنسقون المحليون برصد مدير البرنامج المشترك بالمستجدات وبسير المشروع أول بأول. سيتم تحقيق التنسيق الشامل للبرنامج بين الوكالات لجان التنمية المجتمعية من صنعاء، ولكن سيتم بدء التنسيق التشغيلي للأنشطة عبر النتائج والوكالات على مستوى الاقليم الذي يغطي المحافظات الأربع المستهدفة.

ستسهل وحدات تنسيق البرامج المشتركة المحلية إيجاد أماكن لموظفي الوكالات المشاركة في المشروع كما ستسهل التواصل مع السلطات وحسب الميزانية المخصصة ومع الموظفين ستعمل على التأسيس من حيث (المكتب، الأثاث، المعدات، الاتصالات، والنفقات تشغيلية) سواء في مكان جديد أو ضمن المكتب الحالي مع ضمان القدرة البرمجية والتشغيلية للزيارات الميدانية وتنسيق الاجتماعات مع أصحاب المصلحة.

سيتم تشكيل فرق التنسيق على المستوى الوطني المحلي اثناء البرنامج المشترك وسيتم الاخذ بها حسب الحاجة.

تم تحديد الدعم المطلوب لبرنامج تعزيز القدرة على الصمود في الريف اليمني، بما في ذلك موظفو البرامج في فروع مكاتب الأمم المتحدة المعنية في المحافظات، وقد يشمل ذلك مساعدي المشروع والمنسقين ومرجمي الترجمة الفورية والترجمة التحريرية والسائقين.